

الكويت تشهد ازدياد في قضايا الفساد ونهب المال العام



تحوّلت قضايا الفساد ونهب المال العام إلى مشغل رئيسي أمام القضاء الكويتي فرصته كثرة تلك القضايا وتشعبها وخطورتها في بعض الأحيان، بفعل ما اكتسبته من طابع منظم، وبسبب تورط مسؤولين كبار بالدولة فيها.

ويعزو البعض تلك الظاهرة إلى شيوع عقلية التعامل مع أموال الدولة ومشاريعها بمنظور الغنيمة، وإلى نقص في أجهزة الرقابة وكوادرها، وعدم إحكام في النظم والتشريعات التي تؤطّر عملها، الأمر الذي يحدّ من فعاليتها بشكل كبير، وقد يجعلها هي بدورها عرضة للفساد.

وضمن قضايا الفساد المفتوحة في الكويت تمّ الكشف عن تحقيقات جارية مع ثمانية مسؤولين حكوميين بشأن جرائم "التلاعب بالمال العام ومنح مناقصات على أسس غير قانونية مقابل الحصول على أموال ومناقص شخصية".

وجاء ذلك في وقت يواصل فيه القضاء الكويتي النظر في قضية فساد كبيرة طالت أموال صندوق مخصص لمنتسبي الجيش تورط فيها رئيس وزراء ووزير داخلية سابقان وعدد من المسؤولين. كما جاء أياً ما بعد صدور حكم بالسجن على وزير سابق للشؤون الاجتماعية في قضية سوء استغلال للمنصب وتنفيذ أشخاص مقررّين. هذا بالإضافة إلى فتح القضاء الكويتي قبل حوالي شهر لقضية فساد في مكتب الاستثمار الكويتي

بلندن.

وكشف مصدر أن "أوامر منع سفر صدرت بحق عدد من المسؤولين الثمانية المشتبه في ضلوعهم بقضايا المناقصات المشبوهة، كما سيتم استدعاء مسؤولين آخرين للتحقيق بشأن تلك القضايا خلال الأيام المقبلة".

وأوضح المصدر الذي نقلت عنه صحيفة "القبس" المحلية أن "المسؤولين المتهمين استغلوا سلطتهم في المناصب الحكومية، وتحصلوا على مئات الآلاف من الدنانير عبر التنفيع في المناقصات العامة ومنحها لأشخاص بعينهم بدون وجه حق وبالمخالفة للقانون".

وكشف المصدر أن "من بين المتهمين وكلاء وزارات سابقين، موضحاً أن لجان تحقيق مشكّلة في جهات حكومية عدة كشفت عن زيادة قضايا التنفيع والتلاعب بالمناقصات والمشاريع ومقدرات الدولة". وكانت محكمة الوزراء قد قصت، الثلاثاء، بحسب وزير الشؤون الاجتماعية السابق "مبارك العرو" سبع سنوات مع الشغل والنفاذ، بعد إدانته في قضية تنفيع من المال العام والإضرار به عبر التواطؤ مع مالك شركة تعاونية وإبرام عقد غير قانوني مع شركته بهدف تنفيعه. وبالتوازي مع ذلك لا يزال القضاء الكويتي يواصل النظر في قضية صندوق الجيش التي يحاكم فيها عدّة مسؤولين في الدولة، أبرزهم رئيس الوزراء الأسبق "الشيخ جابر المبارك الصباح" ووزير الداخلية الأسبق "الشيخ خالد الجراح الصباح". وتتعلّق القضية بملف فساد كبير يتمثل في الاستيلاء على مبلغ "800" مليون دولار من أموال الصندوق المخصص لمساعدة العسكريين. ودخل على هذه القضية معطى استثنائي في خطورته تمثّل في محاولة ترهيب مستشار في محكمة التمييز التي تتولى النظر فيها بتهديده بالقتل والشروع في إحراق سيارته ومنزله.

ومن قضايا الفساد الكبيرة المثارة في الكويت قضية "التجاوزات في مكتب الاستثمار الكويتي بلندن"، حيث أعلن الشهر الماضي عن إحالة القضية إلى نظر النيابة العامة بعد انتهاء لجنة التحقيق من تقريرها الأول حول التجاوزات المرصودة بين عامي 2018 و2022.

وتعكس كثرة قضايا الفساد في الكويت مدى استشراء الظاهرة التي وصفها مؤسسة "كارنيغي" للسلام الدولي في وقت سابق بأنها "أصبحت تمثل سمة أساسية من سمات الحياة اليومية في البلد تهدّد كيان الدولة".